

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/70/472)]

١٩٧/٧٠ - السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز
الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، و جدول أعمال القرن ٢١^(٢)،
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية
المستدامة^(٤)، و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ
للتنفيذ)^(٥)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي
نصبو إليه"^(٦)،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون
"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،
المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١،
المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس -
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول،
القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.



الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بإعلان عشق أباد الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة الذي عقد في عشق أباد، في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤^(٧)، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢١٥/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٢٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٣٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين، ولا سيما القطاع الخاص،

(٧) A/68/991، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٦٠/٦٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٢٦٩/٦٨ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد ممرات العبور البري الدولية بما يتماشى والخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ ترحب بالمؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق الذي عقد في برازيليا يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ وتحقيق الهدف المنشود من هذا العقد،

وإذ ترحب أيضا في هذا الصدد بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق،

وإذ ترحب كذلك بعمل فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام، وإذ تتطلع إلى إصدار تقرير توقعات النقل العالمي،

وإدراكا منها لما تضطلع به ممرات النقل المتعدد الوسائط والنقل العابر السليمة بيثيا والآمنة والفعالة والموثوقة والمتاحة بتكلفة معقولة من دور هام في تيسير حركة السلع والأشخاص بفعالية في سبيل دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه الاجتماعي للأشخاص وتعزيز التعاون والتجارة بين البلدان على الصعيد الدولي،

وإذ تشدد على ضرورة مواءمة وتحسين الهياكل الأساسية ومرافق وخدمات النقل والمرور عبر الحدود على امتداد الممرات الدولية للنقل والنقل العابر،

وإذ تلاحظ أهمية مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة والتي تركز على إيجاد ممرات أوسع نطاقا للنقل وتحديد الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية اللازمة لبدء استخدامها،

وإذ تدرك أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تعيد

في هذا الصدد التأكيد على أن إعلان ألماني^(٨) وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٩) تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى ربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشبكة سلاسل الإمداد العالمية عن طريق إدماجها فيما هو قائم ومستجد من ممرات النقل العابر والنقل المتعدد الوسائط، وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن إجراءات العمل المعجل للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٠) توجز أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد أهمية العمل بنشاط في أقل البلدان نمواً على دعم استثمارات القطاع الخاص، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمع بين المنح والقروض، من أجل تطوير وصيانة الهياكل الأساسية للاتصالات والنقل المتعدد الوسائط، من قبيل خطوط السكك الحديدية والطرق والطرق المائية والمستودعات ومرافق الموانئ، وإذ تشير في هذا الصدد إلى أن إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١١) يبرزان الحاجة إلى بناء الهياكل الأساسية لأقل البلدان نمواً باعتبار ذلك أحد مجالات العمل ذات الأولوية،

وإذ تلاحظ أنه قد تم، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تدشين الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام، التي رأت النور بفضل الاتحاد الدولي للنقل على الطرق والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وإذ تقر في هذا الصدد بالمهمة والأهداف التي تسعى الشراكة العالمية إلى تحقيقها باعتبارها مبادرة عملية المنحى ومتعددة أصحاب المصلحة تتولى زمامها الأعمال التجارية والدوائر الصناعية وتشمل جميع وسائط النقل،

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٩) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٠) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

وإذ تدرك الحاجة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والشراكات القائمة بشأن مسائل النقل المستدام، من قبيل الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام، والشراكة من أجل نقل مستدام ومنخفض الكربون، ومجموعة أصدقاء النقل المستدام،

وإذ تبرز الدور الذي تضطلع به الطرق والسكك الحديدية الدولية، والمراكز اللوجستية المتعددة الوسائط، والموانئ الجافة، واللوجستيات وسلاسل الإمداد العالمية، ووسائط النقل المتكاملة، والتكنولوجيات المناسبة، وأعمال صيانة الهياكل الأساسية وتحسينها، في تعزيز سلاسة النقل الدولي العابر،

وإذ تشدد على أهمية التعاون الشامل لجميع وسائط النقل من أجل إنشاء سلاسل إمدادات مستدامة وتعهداتها، ولا سيما في البلدان النامية، بغية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض، وتعزيز التنوع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية، وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة الصادرات، وضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة،

وإذ تدرك أهمية ممرات النقل والنقل العابر في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز الوصل بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والشعوب والموارد وتيسير التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها،

١ - تسلّم بضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالنقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصرا هاما من عناصر التنمية المستدامة؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة^(١٢)؛

٣ - تدعو الأمين العام إلى مواصلة تعزيز وتيسير التعاون الدولي الفعال بشأن مسائل النقل المستدام، وتشجع في هذا الصدد بذل مزيد من الجهود، حسب الاقتضاء، لتعزيز تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل؛

٤ - ترحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن النقل المستدام في أواخر عام ٢٠١٦، وتلاحظ أن المؤتمر سيمول من الموارد الخارجة عن الميزانية؛

٥ - تشدد على ضرورة تحديد ممرات النقل الدولية وتصميمها وإقامتها مع مراعاة سلامة مستخدمي وسائل النقل وحمايتهم والمزايا التنافسية لكل وسيلة من وسائل

(١٢) A/70/262.

النقل، واستجابة للاحتياجات من الهياكل الأساسية والإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات التي توفرها تلك الممرات، بما يشمل تعزيز الحوار الاجتماعي، والسلامة والصحة في مكان العمل، ومبدأ التوازن بين الجنسين في الحصول على فرص العمل؛

٦ - تشجع الدول على النظر في اعتماد التكنولوجيات الفعالة من حيث الطاقة والمنخفضة الكربون لدى إدخال تحسينات على ممرات النقل والنقل العابر والهياكل الأساسية المتصلة بها، وتشدّد على أهمية تلك التكنولوجيات في التعاون الدولي بشأن مسائل النقل؛

٧ - ترحب بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، والمنتدى الدولي للنقل، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية والإقليمية للنقل والنقل العابر وتشغيلها؛

٨ - تدعو إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، بوسائل منها تحسين الهياكل الأساسية للنقل وتعزيز الترابط وتيسير التجارة والاستثمار؛

٩ - ترحب بالمبادرات الجديدة والقائمة لتعزيز الترابط والهياكل الأساسية للنقل على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، التي ترمي إلى إطلاق إمكانات التعاون الشامل لجميع وسائط النقل وإيجاد الحيوية الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة؛

١٠ - تهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية مواصلة التشجيع على تعزيز التواصل والمشاورات الدورية بين الجهات المعنية المشاركة في إقامة ممرات النقل والنقل العابر الدولية وتشغيلها؛

١١ - تدعو جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقتهما بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدّق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود^(١٣) والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري)^(١٤)؛

(١٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1409, No. 23583.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ١٠٧٩، الرقم ١٦٥١٠.

١٢ - تؤكد على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، حسب الاقتضاء، من أجل تطوير هياكل النقل الأساسية وخدمات النقل، بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع؛

١٣ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، على مواصلة تنسيق جهودها والتعاون على تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان في سبيل تحقيق تعاون شامل لجميع وسائط النقل سعياً إلى تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط.

الجلسة العامة ٨١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥